تقييم السيولة المصرفية بأستخدام المؤشرات المالية – دراسة تحليلية في مصرف الشرق الاوسط للمدة الزمنية (2005-2019)

الباحثة / حربية رشيد بوري
أ.م. د / يوسف عبد الله عبد / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.45.2022.132.12

تأريخ أستلام البحث : 2021/11/11 **مقبول للنشر بتأريخ :2021/11/30**

المستخلص

تعد السيولة من ابرز الاهداف التي تسعى المصارف التجارية لتحقيقها والتي تواجه العديد من الصعوبات التي قد تؤدي الى الوقوع في ازمة سيولة وبالتالي تجد نفسها في حالة عدم القدرة على مواجهة التزاماتها وان ارتفاع السيولة في المصارف لا بد من استثمارها وتوظيفها . فقد هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على حجم السيولة لمصرف الشرق الاوسط وتحليل مؤشراته.

يحاول البحث تحليل واقع السيولة في مصرف الشرق الاوسط وتقييم مؤشراتها انطلاقاً من فرضية مفادها ان تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط يتطلب استعمال المؤشرات المالية في تقييم سيولة المصرف لبيان نقاط الضعف والقوة . وقد تمثلت عينة البحث باختيار مصرف الشرق الاوسط المدرج في سوق العراق للأوراق المالية ضمن سلسلة زمنية أمدها خمسة عشر سنة (**2005-2019**).

اعتمد البحث على المنهج التحليلي ، وتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها وجود تفاوت وتذبذب في السيولة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط يتراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل داخلية وخارجية ، أما ابرز التوصيات فهي ضرورة التركيز على الاستثمار وتوظيف اموال المصرف لمدة مناسبة والتي من شأنها امتصاص السيولة الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى مصرف الشرق الاوسط.

كلمات المفتاحية : السيولة – السيولة المصرفية – تقييم – مصرف الشرق الاوسط .

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 132 / اذار/ 2022
الصفحات : 163 - 175

المقدمة:

يعد الجهاز المصرفي العراقي احد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني الهادفة الى دفع عجلة الاستثمار الى الامام من خلال قدرتها في تأدية دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة ، والسعي لتوظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات اقتصادية واستثمارية مختلفة بالشكل الذي يحقق اهدافها التنموية . اذ تعتمد المصارف على عدد من النسب المالية لمعرف كفاية السيولة النقدية فيها بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية او موجودات اخرى سريعة التحويل الى نقدية . فحينما يزداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها اي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف ، كما ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سيؤدي الى حالات العسر المالي ، ويضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم ، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدم له هذا من جانب السيولة .

أولاً : منهجية البحث

تمثل منهجية البحث خارطة الطريق للبحث لأنها المسار الصحيح الذي ينبغي ان يسير فيه البحث ومن خلالها توجه محاور البحث وادواته وتتضمن فقرات عدة وكما يأتي:

1- مشكلة البحث:

تواجه المصارف التجارية بصورة عامة جملة من المسائل المعقدة ومنها مشكلة السيولة إذ ان ارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض في معدلات توظيف الاموال لهذه المصارف مما يستدعي البحث عن استخدامات اخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة ، ومن جانب آخر تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة المصرفية لديها ، وايضاً تواجه المصارف صعوبات داخلية وخارجية تعكس بضلالها في الاداء لا سيما ما يتعلق بتقييم السيولة المصرفية مما يجعل المصرف عرضة لمختلف المخاطر المالية ، فاستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية ووجود درجة الثقة المتبادلة بين المودع والمصرف يُعُد عاملاً مهماً في تخفيف المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها . **وقد جاءت مشكلة البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية :**

- **ما هو مفهوم السيولة المصرفية ومؤشرات قياسها .**
- **ما هو حجم السيولة المصرفية في المصرف عينة البحث خلال فترة البحث .**
- **هل يتطلب تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط باستعمال المؤشرات المالية لتقييم السيولة المصرفية لبيان نقاط الضعف وتجاوزها ونقاط القوة لتطويرها.**

2- فرضية البحث:

على وفق مشكلة البحث و الاهداف المتوخاة منها تمت صياغة فرضية البحث والتي تسعى الباحثة لاثبات مدى صحتها او رفضها وهي :

عدم تطوير النشاط المصرفي في مصرف الشرق الاوسط باستعمال المؤشرات المالية لتقييم السيولة المصرفية فيها للمدة (**2005-2019**) .

3- أهداف البحث:

يمكن صياغة الاهداف التي يسعى البحث لتحقيقها كما يأتي :

1- ما هو مفهوم السيولة المصرفية ومؤشرات قياسها؟
2- ما هو حجم السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط خلال مدة البحث ؟

4- أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من خلال تناولها لقطاع مهم وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني، والذي يمكن ان يساهم بشكل فاعل في البناء المالي والاقتصادي من خلال دوره في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة ، ولكون المصارف التجارية من المؤسسات المالية المهمة التي تعد الوسيط المالي بين الاموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة وتحويلها الى جهات اخرى بحاجة ماسة اليها ، وتأتي اهمية البحث في معرفة حجم السيولة في مصرف الشرق الاوسط وبالتالي معرفة قياس مؤشراته .

5- أساليب جمع بيانات البحث:

الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بهذا الجانب من مصادر عربية وأجنبية متاحة تتعلق بموضوع البحث من الكتب ، والمؤتمرات ، والدوريات، والرسائل الجامعية، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت).

الجانب التطبيقي: تم الاستناد الى البيانات والتقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية للمدة (**2005-2019**).

6 - الاساليب المستخدمة:

تم استخدام منهج التحليل المالي من خلال جمع بيانات القوائم المالية للمصرف موضوع البحث وتحليلها وفق النسب المالية المصرفية المناسبة خلال الفترة (**2005-2019**).

المحور الاول

الاطار المفاهيمي للسيولة المصرفية

أولاً / مفهوم السيولة والسيولة المصرفية(The concept liquidity of bank liquidity)

عرفت المفوضية الأوربية للشؤون الاقتصادية والمالية السيولة "بانها اصطلاح يستعمل في علم المال والاقتصاد يصور سهولة الحصول على النقود فإذا كانت السيولة متوفرة لاقتصاد ما فإن المجتمع (الأفراد والمؤسسات) يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجونها وبالأسعار التي يريدون وذلك لدافع الاستثمار والاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي إذ يدل هذا الاصطلاح على القدرة على المتاجرة بالأوراق المالية بسرعة وبأسعار مقبولة في ضوء العرض والطلب عن طريق عمق واتساع ومرونة السوق على أن يطبق ذلك بأقل تكاليف ممكنة (أروى توفيق ابراهيم ، ص41، 2018). كما عرفت السيولة بانها ينبغي ان تكون الاموال متوفرة عند الحاجه اليها (مفلح عقل ،ص53 ، 1995).عرفت لجنة بازل السيولة بانها (قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتوفيق أوضاعها).

أما السيولة المصرفية**(Bank liquidity)** فقد وردت فيها تعاريف عدة منها:

"مدى قدرة المصرف على تلبية او الإيفاء بتعهداته بشكل عاجل وذلك من خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل فوراً وبدون خسارة تذكر(صادق راشد الشمري ، ص369، 2008).

وعرفت السيولة المصرفية " بأنها القدرة على تكوين نقود كافية لتمويل فرص الإقراض ومواجهة سحب الودائع بتكلفة معقولة في اطار زمني معقول (**Joel Bessis,p272,2011**).

ثانياً / نظريات السيولة المصرفية(Theories of bank liquidity)

ظهرت نظريات عدة لإدارة سيولة المصرف على مدى تاريخ العمل المصرفي هي:

1- النظرية التقليدية (**Traditional Theory**) للسيولة المصرفية : تسمى ايضاً نظرية القرض التجاري وتقوم على اساس إن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه ، التي ينبغي ان تكون لمدد قصيرة . ترى هذه النظرية بأن سيولة الموجود تتوقف على امكانية تحويله الى نقد جاهز عند الحاجة اليه وهذه الامكانية تستند الى وجود سوق تباع فيها هذه الموجودات (عبد الرضا معطي ارشيد ، محفوظ احمد جودة ، ص100-101 ، 1999).

2- نظرية الدخل المتوقع للسيولة المصرفية **:(Expected Income)** تقوم على اساس ان ادارة المصرف يمكن ان تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض ، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الامد، فضلاً عن منحه للقروض قصيرة الامد مادامت عملية سدادها تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) مما يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها.

3- نظرية امكانية تحويل السيولة المصرفية **:(Possibility of Conversion)** هي تطور للنظرية التقليدية والتي يكون تركيز المصرف على امكانية تحويل الموجود الى نقد ،ومن ثم فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع امواله على استخدامات يسهل تحويلها الى نقد مثل القروض قصيرة الامد والاستثمارات المالية وبالتالي فتح المجال للمصرف للاستثمار بالاوراق المالية (سعيد عبد السلام لفتة ، ص110-111 ، 2015).

4- نظرية ادارة المطلوبات للسيولة المصرفية **:(Liability Management)** انتقل الاهتمام على وفق هذه النظرية من جانب الموجودات وكيفية استثمار اموال المصرف في المجالات المختلفة الى جانب المطلوبات وكيفية الحصول على الاموال من المصادر المختلفة ، فاذا ما ضمن المصرف حصوله الاموال عند حاجته اليها في الوقت والتكاليف المناسبة امكنه استثمارها في اوجه الاستثمار المختلفة بغض النظر عن آجالها وبالتالي انتقل اهتمام المصرف الى كيفية حصوله على الاموال فتفنن بخلق اساليب جديدة في جذب الودائع ذات الكلف المتدنية مثل شهادات الايداع وتوفير الخدمات المختلفة للمودعين وغير ذلك.

ثالثاً/ أنواع السيولة المصرفية :(Types of bank liquidity)

يتمثل الجانب الاكبر من موارد المصرف بودائع تستحق عند الطلب عليها ، وتعد من أبرز ما ينبغي ان يكون المصرف مستعدا للوفاء بها في اية لحظة ، وهي من أبرز المميزات التي تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات الاخرى ، ففي الوقت الذي يستطيع المصرف تأجيل سداد ما عليه من التزامات ولو لبعض الوقت ، فإن مجرد عدم توافر سيولة كافية لديه كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب

ودائعهم ويعرض المصرف للإفلاس .وبذلك تنقسم السيولة عادة إلى اربعة أنواع رئيسة يمثلها الشكل(1) الآتي

الشكل (1)
انواع السيولة المصرفية

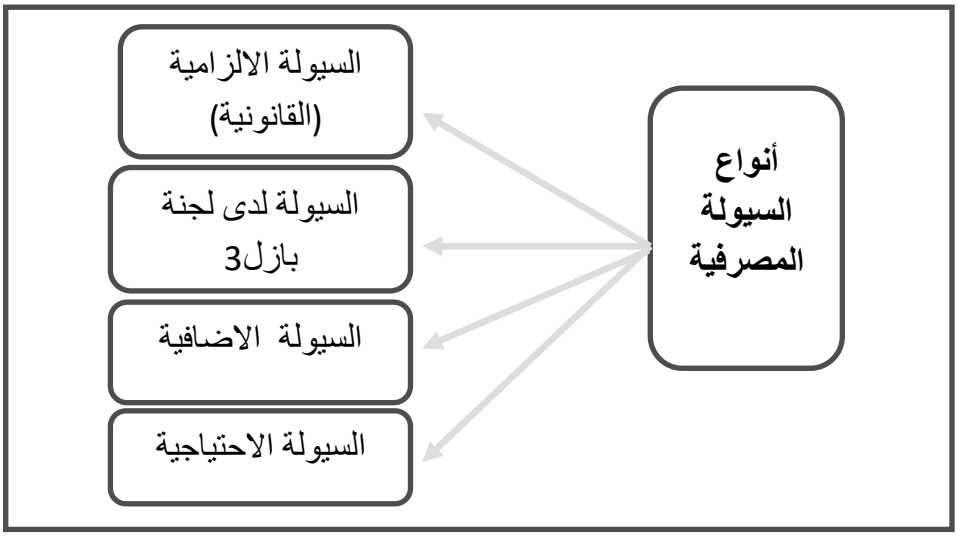

المصدر : من اعداد الباحثة بالأعتماد على المراجع والمصادر العلمية

1- **السيولة الالزامية(القانونية) :** تكون الحكومة حريصة على توفير عنصر الامان والثقة بالمصارف عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة الزامية (قانونية) للسيولة تلتزم بها المصارف التجارية، إذ تنحصر ما بين (**10%- 15%**) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية. وهذه النسبة تتضمن الأموال التي يحجبها المصرف التجاري عن الإقراض وتتكون من :-

- **احتياطي نقدي :** يقدر بنسبة مئوية من الودائع والأرصدة المستحقة على المصرف(أي رأسماله) وللمصارف المحلية ، والفروع والمراسلين بالخارج ، وأية اموال تكون مستحقة الدفع بوساطة المصرف بموجب شيكات ، حوالات، أو اعتمادات ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي .
- **موجودات سائلة:** لا تقل عن نسبة معينة من إجمالي ودائع المصرف والتزاماته وتشمل الرصيد النقدي في خزائن المصرف وما بحوزته من سندات حكومية و ذهب، والاموال التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الأسهم ، وفوائد السندات، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية والكمبيالات الجديدة .

2- **السيولة لدى لجنة بازل3:** إن اتفاقية لجنة بازل**3** الزمت المصارف بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة (**2.5** %) من رأس المال الاساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن (مها محسن مزهر، ص4،2019).

3- **السيولة الإضافية :** تحرص المصارف التجارية على توفير نسبة من السيولة أكثر من النسبة الالزامية (قانونية) المفروضة عليها ، بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جيدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً، وتقدم هذه النسبة وفقا لظروف السوق ودرجة التأكد.

4- **السيولة الاحتياجية :** الموجودات القابلة للرهن لدى البنك المركزي، إذ يقدم للمصارف التجارية تسهيلات مصرفية ، تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة ، وذلك نظير رهن موجوداتها مثل الكمبيالات الجديدة المخصومة أو السلع المرهونة (علي توفيق الحاج ،عامر الخطيب ، ص 141-142، 2012).

رابعاً / مكونات السيولة المصرفية(Components of bank liquidity) :

تقسم مكونات السيولة المصرفية على نوعين اساسيين على وفق سرعة توفيرها هي السيولة الحاضرة (الاحتياطيات الاولية) والسيولة شبه نقدية (الاحتياطيات الثانوية) وفي ادناه الشكل الاتي لعرض كل من هذين النوعين (علي توفيق الحاج ،عامر الخطيب، مصدر سابق ذكره ، ص139):-

الشكل (2)
مكونات السيولة المصرفية

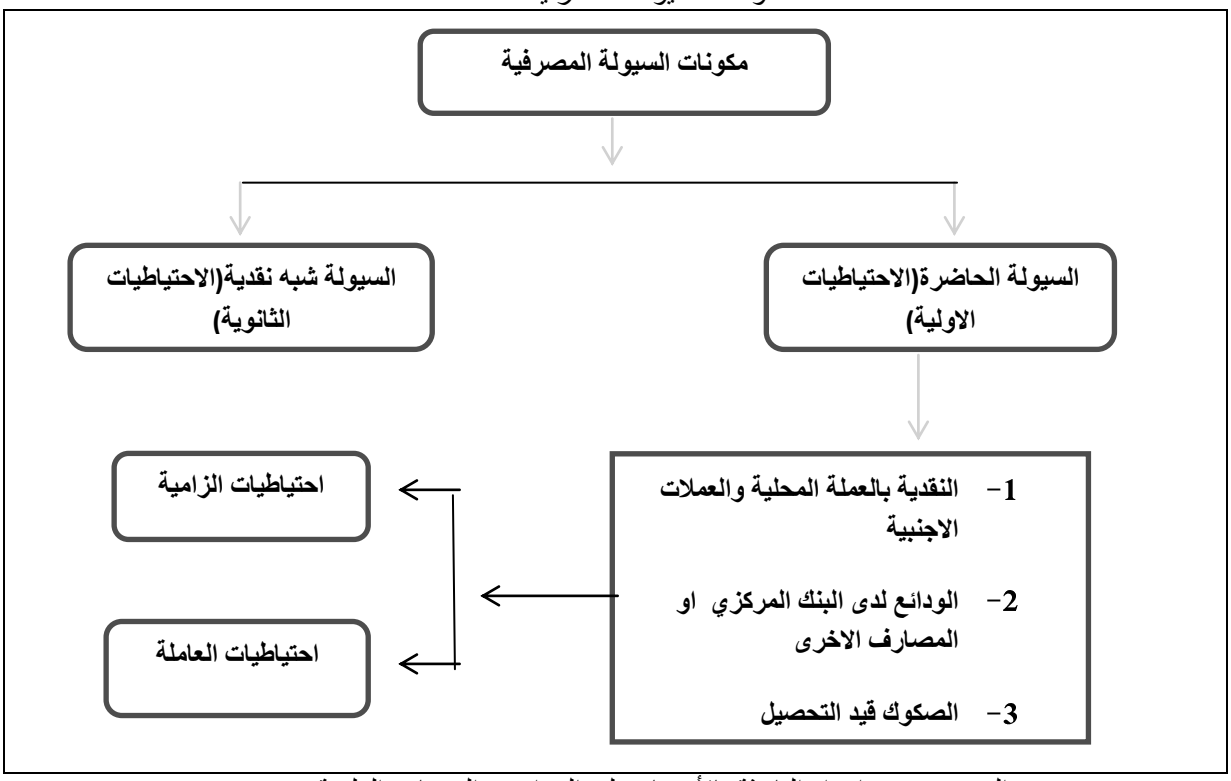

المصدر : من اعداد الباحثة بالأعتماد على المراجع والمصادر العلمية.

1- الاحتياطيات الاولية (السيولة الحاضرة) **:(present liquidity)**الموجودات النقدية التي يملكهاالمصرف التجاري دون ان يكسب منها عائداً وتتضمن :

أ- **النقدية بالعملة المحلية والعملات الاجنبية :** الاموال الموجودة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل من عملات رسمية محلية واجنبية.

ب- **الودائع النقدية لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى :** يحتفظ المصرف بنسبة معينة من الاموال السائلة في شكل احتياطي يودع لدى البنك المركزي حفاظا على حقوق المودعين ، وايضا لزيادة الثقة بالنشاط المصرفي ، وتبقى هذه الاموال تحت تصرف المصرف عادة ، عندما تواجهه ازمة في امواله السائلة .

ج- **الصكوك قيد التحصيل :** تكون بحوزة المصرف والتي يقدمها لعملائه للتحصيل من مصارف أخرى ، وعادة تحدد المصارف نسبة من هذه الصكوك تدخل في نطاق السيولة تحدد طبقا لخبرة المصرف ، إذ ان المصارف عادة ما تواجه برفض بعض هذه الصكوك لسبب او لآخر، كما ان الصكوك قد تكون مسحوبة على المصرف في المدينة نفسها ، او انها ترسل للتحصيل من بلد آخر، وكلما امكن تحصيل الصكوك من طريق غرفة المقاصة او تواجدها في البلد نفسه فإن درجة سيولتها تكون اكثر.

2- **الاحتياطيات الثانوية** :(Secondary reserves) تتمثل بالأوراق المالية (اسهم وسندات) والاوراق التجارية المخصومة التي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة وتستعمل لدعم الاحتياطيات الاولية وتحقيق ارباح للمصرف . وهذه الاحتياطيات تتكون من الاحتياطيات القانونية (سندات حكومية وحوالات الخزينة) التي تشتريها المصارف التجارية ، بناء على رغبة البنك المركزي لتمويل العجز الحاصل في الميزانية المركزية ، واحتياطيات تحددها سياسة المصرف التجاري وتستعمل عند الحاجة وذلك بتحويل جزء منه الى الاحتياطيات الاولية او جزء من الاحتياطيات الاولية تحول اليه.

خامساً / قياس السيولة المصرفية (Measuring bank liquidity)

تعد مقاييس السيولة من المقاييس التقريبية لمعرفة مدى كفاءة ادارة السيولة في المصرف بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها من ما لديها من نقد او اصول او موجودات سريعة التحويل الى نقود. والسيولة كما هو معروف تمثل سيفاً ذو حدّين، فإذا ارتفع حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب ، سوف تؤثر سلباً في ربح المصرف. وإذا اصبحت السيولة اقل من الحد المطلوب ستؤدي إلى

حالات العسر المالي* ، مما يؤدي ضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وعدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض او الاستثمار المتاح له. ان استخدام مقاييس السيولة، لن يؤدي الى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف ما لم تتوافر معلومات نوعية عن مكوناتها . ومن أبرز النسب المالية المستعملة في إطار تقويم كفاية السيولة والتي تعتمدها المصارف التجارية .نذكر بعض من المؤشرات والتي يتمثل في الآتي(احمد محمد البرزنجي ، ص101، 2018)(حمزة محمود الزبيدي ، ص69، 2011)(عبد السلام لفته ، ص112، 2013):

1- **نسبة الرصيد النقدي :(Cash Balance Ratio)** تشير الى مدى قدرة الموجودات النقدية في الصندوق والبنك المركزي والمصارف الاخرى وارصده اخرى مثل العملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية لدى المصرف على الوفاء بالالتزامات الواجبة التسديد في مواعيدها المتفقة عليها ، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة عن النسبة المعيارية يكون المصرف قادراً على اداء التزاماته المالية اي هناك علاقة طردية بين نسبة الارصدة النقدية والسيولة .

(نسبة الارصدة النقدية = نقد لدى البنك المركزي + نقد في الصندوق + ارصدة سائلة اخرى / اجمالي الودائع وما في حكمها × 100)

2- **نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)**: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بما يطلبه المودعون عند طلبهم، وعادة ما يحدد البنك المركزي هذه النسبة والتي على المصارف التجارية الالتزام بتحقيقها. فضلاً عن ذلك البنك المركزي يتدخل بتحديد الموجودات السائلة والشبه السائلة والتي تبعد المصرف التجاري عن اي احتمال للعسر المالي. وعموما فأن زيادة هذه النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها البنك المركزي يعني ضمانة حقيقية لحقوق المودعين وبذلك يبتعد المصرف عن اي احتمال لظاهرة العسر المالي ، في حين انخفاضها يؤدي الى تعرض المصرف للتساؤل من قبل البنك المركزي أولا ، ويتعرض المصرف لفقدان ثقة المودعين ثانيا و قد يتعرض الى احتمال العسر المالي ثالثا . وفي ضوء أهمية هذه النسبة سواء في الزيادة او الانخفاض فأن اهميتها تقتضي توافر شرطين رئيسيين عند التنفيذ هما

أ- على المصارف التجارية ان تبني سياستها الاقراضية والائتمانية على أساس نسبة السيولة الالزامية (القانونية)

ب- على المصارف التجارية ان تكون معتادة في الاحتفاظ بمعدلات مستقرة من الموجودات السائلة والشبه سائلة وكنسبة من الودائع لدى البنك المركزي وذلك لدعم السيولة.

(نسبة السيولة القانونية = قيمة الموجودات السائلة والشبه سائلة / اجمالي الودائع وما في حكمها × 100)

3- **نسبة الاحتياطي الالزامي او القانوني :(The Legal Reserve Ratio)** تتمثل هذه النسبة بمدى كفاية ارصدة المصرف التجاري لدى البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ استحقاقها ، ويمثل هذا الرصيد نسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها ، وهذه النسبة تحدد من قبل البنك المركزي تبعا لظروف الدولة الاقتصادية والنقدية . فالبنك المركزي اذا اراد التوسع في الائتمان الممنوح في الاقتصاد الوطني سوف يقوم بتقليل هذه النسبة وبالعكس اذا اراد تقليل الائتمان كعلاج للتضخم المالي بالتالي يقوم بزيادة هذه النسبة.

(نسبة الاحتياطي الالزامي (القانوني)= النقدية لدى البنك المركزي / اجمالي الودائع وما في حكمها × 100)

4- **نسبة التوظيف او السيولة العامة** :(Employment Ratio) تقيس مدى استخدام المصرف لإجمالي الودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف. فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة ، ومن ثم سوف تنخفض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، وهذا يجعل سيولة المصرف لديه منخفضة ، لذا يجب على المصرف الحذر عند تلبية طلبات المقترضين الجديدة لكي لا يكون محرجا بعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الاخرى .وهنا تكون العلاقة بين نسبة التوظيف والسيولة علاقة عكسية.

(نسبة التوظيف (السيولة العامة) = القروض والسلف / اجمالي الودائع وما في حكمها × 100)

سادساً / الاثار التي تنشأ عن انخفاض وارتفاع السيولة المصرفية

*– العسر المالي هو الموقف الذي تعجز فيه المؤسسة عن مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها. (شقيري واخرون ،ص127، 2012).

The effects that arise from low and high bank liquidity

يعد كلاً من الفائض والعجز النقدي وضعاً غير مناسباً للمصارف لانهما يسببان سلسلة من العواقب السلبية المتتالية التي تؤدي في النهاية الى نقص العائد على الاموال المستثمرة من جهة ، ونقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى ، ويمكن ذكر بعضاً من تلك الاثار(شحاته ، حسين ،ص15، 2011):

1- **اثار انخفاض السيولة المصرفية :** ينشأ العجز النقدي في المصارف بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة ينتج عن هذا العجز اثاراً سلبية منها :

أ- الاساءة الى سمعة المصرف حين يشاع ان مصرفا ما يعاني من نقص في السيولة بالتالي يقوده الى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي الى الافلاس .

ب- اضطرار المصرف للتعرض الى تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل فتراتها مما يؤدي الى حدوث خسارة او ضياع ربح كان من الممكن تحقيقه في ظل ظروف اعتيادية.

ج- حدوث ارتباك معنوي لدى ادارة المصرف مما يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة .

د- ضياع فرص استثمار للمصرف كان من الممكن اقتناصها لو كانت لديه اموالاً سائلة فضلا عن المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.

2- **اثار فائض السيولة المصرفية :** ينشأ فائض السيولة النقدية في المصارف عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة مقارنة بالتدفقات النقدية الخارجة ينتج عن هذا الفائض سلسلة من الاثار السلبية التي يمكن تلخيصها بما يأتي:

أ- الاساءة الى سمعة المصرف بدعوى ان ادارته تكون عاجزة عن استثمار الاموال.

ب- تعطيل الاموال بدون الاستثمار يؤدي الى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو ان هذه الاموال كانت قد استثمرت فعلاً.

ج- ان الاموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة تتأثر بانخفاض قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر في الربحية والقيمة الحقيقية لرأس المال .

المحور الثاني

واقع السيولة المصرفية في مصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019)

اولاً / نظرة عامة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

1- تأسيس المصرف:

تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات المرقم (**36**) لعام(**1983**) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عام (**1993**) برأسمال أسمي قدره (**400**) اربعمائة مليون ديناراً عراقياً سدد منه حينذاك (**25%**) اي (**100**) مائة مليون ديناراً وبعد حصول المصرف على اجازة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي باشر بممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي الذي استقبل الجمهور يوم **8/ 5/ 1994**.

2- أهداف المصرف:

تنصب اهداف المصرف في تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ، لدعم وترصين البنية الاقتصادية ضمن اطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة بما يحقق اهدافه في التطور النمو ولبناء اقتصاد حر متقدم في البلد.

3- أنشطة المصرف:

يتركز نشاط المصرف في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية ، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية بحسب ما تسمح به القوانين النافذة ،وتعليمات البنك المركزي العراقي ، فضلا عن منح التسهيلات الائتمانية المتنوعة.

4- فروع المصرف وتطورات رأسماله:

لدى المصرف (**18**) فرعاً تعمل داخل العراق ، (**6**) فروع منها تعمل داخل مدينة بغداد و (**12**) فرعاً في المحافظات ، وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطي المحافظات كافة. خلال مده تأسيس المصرف ولغاية نهاية عام **2019** استمر رأس مال المصرف بالزيادة المضطردة الى ان وصل في نهاية السنة المالية (**2014**) الى (**250,000,000,000**) مائتان وخمسون مليار ديناراً ، وان قسماً من الزيادات كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى رأس المال والقسم الاخر كانت نتيجة طرح الاسهم لزيادة رأس المال (التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الاوسط ، 2019).

ثانياً / تحليل مكونات السيولة المصرفية في المصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019).

الجدول (1)

الجدول مكونات السيولة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (**2005-2019**)(المبالغ بالملايين دينار)

السنوات	السيولة الحاضرة				المجموع	السيولة شبه النقدية		المجموع	أجمالي السيولة المصرفية
	النقدية بالعملة المحلية	النقدية بالعملة الاجنبية	الودائع لدى البنك المركزي	الودائع لدى المصارف الخارجية		الاوراق التجارية المخصومة	الاسهم والسندات		
2005	**4,062**	**12,631**	**49,421**	**34,284**	**100,398**	**1,495**	**159,735**	**161,230**	**261,628**
2006	**5,166**	**18,112**	**47,391**	**60,598**	**131,267**	**1,811**	**98,557**	**100,368**	**231,635**
2007	**31,708**	**8,089**	**60,554**	**45,395**	**145,746**	**1,596**	**151,046**	**152,642**	**298,388**
2008	**19,725**	**18,337**	**85,448**	**73,986**	**197,496**	**1,022**	**187,598**	**188,620**	**386,116**
2009	**74,451**	**11,381**	**94,821**	**151,896**	**332,549**	**1,026**	**77,067**	**78,093**	**410,642**
2010	**89,874**	**8,156**	**53,949**	**174,484**	**326,463**	**2,503**	**8,702**	**11,205**	**337,668**
2011	**131,768**	**16,793**	**56,015**	**144,809**	**349,385**	**1,904**	**5,258**	**7,162**	**356,547**
2012	**162,524**	**11,909**	**66,219**	**185,463**	**426,115**	**1,014**	**4,349**	**5,363**	**431,478**
2013	**265,860**	**27,494**	**61,877**	**23,162**	**378,393**	**2,090**	**19,065**	**21,155**	**399,548**
2014	**256,711**	**13,479**	**58,688**	**8,916**	**337,794**	—	**26,860**	**26,860**	**364,654**
2015	**220,802**	**7,335**	**54,163**	**12,940**	**295,240**	—	**42,573**	**42,573**	**337,813**
2016	**141,925**	**6,546**	**52,229**	**44,425**	**245,125**	—	**42,802**	**42,802**	**287,927**
2017	**110,594**	**7,380**	**22,251**	**24,780**	**165,005**	—	**36,364**	**36,364**	**201,369**
2018	**137,379**	**14,498**	**38,137**	**6,873**	**196,887**	—	**36,405**	**36,405**	**233,292**
2019	**93,462**	**10,079**	**40,826**	**6,173**	**150,540**	**-**	**36,405**	**36,405**	**186,945**

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019) .

(-) : يعني عدم توفر بيانات في التقارير المالية للسنوات المذكورة .

نلحظ من الجدول (**2-2**) ان أجمالي السيولة لمصرف الشرق الاوسط لعام (**2005**) والتي كانت (**261,628**) مليون دينار مرتفعة نتيجة زيادة استثمارها في الاسهم والسندات والتي أسهمت في تحقيق ارباح للمصرف بينما كانت سياسة الادارة في جذب الودائع قليلة والتي ينخفض فيها الفوائد عند توظيفها.

اما بالنسبة لعام (**2006**) فقد انخفضت السيولة بمقدار قليل عما كانت عليه في السنة السابقة بلغت (**231,635**)مليون ديناراً التي كانت نتيجة انخفاض موجودات النقدية في خزائنه لدى المصارف الخارجية عما كانت عليه في العام السابق مما ادى الى انخفاض سيولة المصرف.

وفي الاعوام (**2007**،**2008** ،**2009**) ارتفعت سيولة المصرف وبلغت نحو (**298,388**،**386,116** ، **410,642**) مليون ديناراً على التوالي هذه الزيادة كانت نتيجة حرص المصرف على مراقبة موجوداته النقدية المرتفعة لكي لا يبق اي مبلغ بدون استخدام ولكي يوجهها الى الاستثمار الافضل من اجل تحسين ايراداته ،بالإضافة الى حرصها على جذب ثقة الزبائن مما ادى الى فتح فروع جديدة في بغداد وبعض المحافظات وبالتالي يلجأ الفرع الذي تفيض ودائعه عن حاجته الى تشغيلها في الفروع الاخرى التي تكون بحاجة الى سيولة نقدية تفوق الاموال المودعة لديها .

وفي عام (**2010**) انخفضت السيولة الى نحو (**337,668**)مليون ديناراً بسبب انخفاض اسعار اسهم المصارف في سوق العراق للأوراق المالية الى حدود منخفضة قياساً بما كان عليه قبل ذلك ، وتوجه المصرف الى خفض فوائد الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي .

اما في عامي (**2011**،**2012**) فقد شهد المصرف ارتفاعاً تدريجياً في السيولة نحو (**356,547**، **431,478**) مليون دينار على التوالي نتيجة ارتفاع رصيد المصرف بالعملة المحلية التي بلغت(**131,768**،**162,524**) مليون ديناراً و ايضاً ودائعه لدى المصارف الخارجية البالغة (**144,809**،**185,463**) مليون ديناراً على التوالي ناتجة من المؤكد انه دليل على زيادة ثقة المودعين بالمصرف ورصانة وضعه المالي ، فضلاً عن ذلك الزيادة المضطردة في رأس المال المصرف التي وصلت الى (**150**) مليار ديناراً وان قسم من الزيادات كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى رأس المال والقسم الاخر كان نتيجة طرح اسهم جديدة لزيادة رأس المال للاكتتاب استناداً لتعليمات البنك المركزي بالزام المصارف الخاصة بزيادة رؤوس اموالها .

اما بخصوص الاعوام (**2013**،**2014** ،**2015** ،**2016** ،**2017**) فقد شهد المصرف انخفاضاً ملحوظاً ومتتالياً لسيولته عما كانت عليه في الاعوام السابقة والتي بلغت (**364,654**،**399,548** ، **337,813** ، **201,369**،**287,927**) مليون ديناراً . ان انخفاض السيولة لدى المصارف الخارجية كانت نتيجة توقف

المصرف من الدخول في مزاد البنك المركزي بينما جعل ذلك زيادة في رصيد النقدية في المصارف المحلية وبسبب الظروف الامنية التي مر بها البلد وعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في الاسواق المحلية مما نتج عنه زحزحة ثقة المودعين وخوفهم على اموالهم ومنعهم من توديعها لدى المصارف الخاصة ، وعلى الرغم من هذا التدهور حافظ مصرف الشرق الاوسط على استقراره ومكانته بين باقي المصارف في العراق والتي قامت بخطوات لإعادة وتشكيل الاسس الجيدة في بناء البنية التحتية للمصرف لتطوير عمله ومعالجة الصعوبات والتحديات التي واجهتها نتيجة تلك الظروف ، جراء ذلك قام المصرف بالاحتفاظ بهذا القدر من السيولة لتفادي مخاطر السيولة وللوقاية منها تقوم الادارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافي من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول .

في عام (**2018**) زادت عن السنة السابقة فبلغت نحو (**233,292**) مليون ديناراً جراء ايداع جزء منه لدى البنك المركزي العراقي للاستثمار الليلي واستفادتها من ايراداتها المتأتية عن هذا النشاط.

اما اخر عام للتحليل وهو (**2019**) والتي بلغ سيولة المصرف (**186,945**) بانخفاض الى حد كبير جراء الاوضاع المتدهورة في البلد و ايضاً انتشار فايروس كورونا الذي اصيب العالم والتي ادى الى توقف او تعرقل انشطة وأعمال المصارف خوفاً من تفشي هذا الوباء والتي كانت سبب بسحب زبائن المصرف لودائعهم فضلاً عن اتخاذ عدد من الاجراءات الوقائية المناسبة.

الشكل (**3**)

اجمالي السيولة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (**2005-2019**)

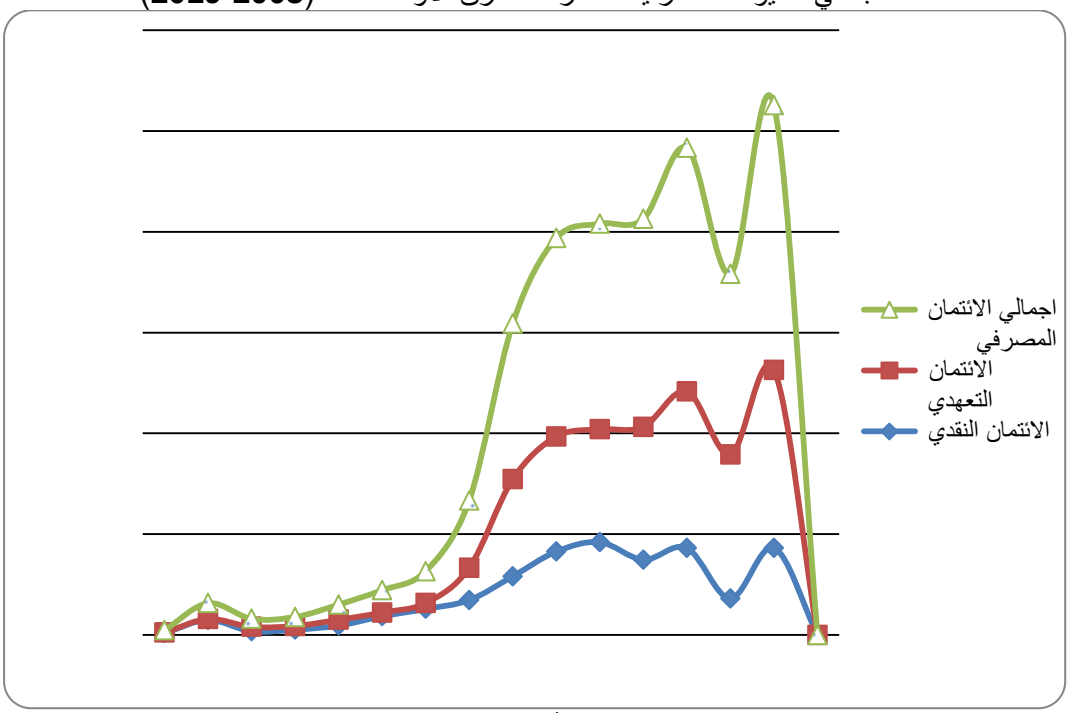

المصدر : من اعداد الباحثة بالأعتماد على المراجع والمصادر العلمية.

المحور الثالث

تقويم كفاية السيولة المصرفية في المصرف الشرق الاوسط للاستثمار للمدة (2005-2019)

الجدول (**2**)

تحليل مؤشرات السيولة في مصرف الشرق الاوسط للمدة (**2005-2019**) (%)

المؤشر / السنة	الاحتياطي القانوني	الارصدة النقدية	التوظيف	السيولة القانونية
2005	**16.92**	**42.68**	**8.58**	**109.37**
2006	**17.98**	**68.79**	**7.59**	**113.57**
2007	**16.99**	**34.31**	**4.74**	**114.16**
2008	**16.89**	**35.46**	**3.07**	**112.62**
2009	**19.67**	**56**	**13.24**	**115.67**

2010	10.88	49.57	28.7	116.95
2011	10.78	42.54	36.33	128.5
2012	10.49	45.86	31.26	129.74
2013	10.83	22.52	36.19	135.49
2014	15.61	21.16	49.96	181.67
2015	14.29	27.58	39.57	178.51
2016	14.17	28.69	34.28	171.21
2017	4.66	69.18	37.8	156.76
2018	7.15	63.31	68.1	150.16
2019	10.6	60.59	91.63	170.89

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019).

يشير الجدول (**2**) الى تحليل نسب مؤشرات السيولة في المصرف الشرق الاوسط للمدة (**2005– 2019**) وكما يأتي :

1- تحليل نسبة الاحتياطي القانوني: تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض والتي تحدد من قبل البنك المركزي وتحسب من الودائع حسب انواعها والهدف منها حماية اموال المودعين. ويظهر من الجدول (**2**) ان نسبة الاحتياطي الالزامي او القانوني (النقدية لدى البنك المركزي / اجمالي الودائع وما في حكمها **×100**) لمصرف الشرق الاوسط وللمدة من(**2005-2019**) قد تباينت في معدلاتها بالصعود والهبوط نتيجة الزام المصارف على حفظ نسبة من الودائع لدى البنك المركزي مما يجعلها اموال ليست معطلة و انما حماية لأموال المودعين عند الازمات . فقد اظهرت البيانات المالية للمصرف ان اعلى مستوى للنسبة حققتها كانت في عام (**2009**) وهي (**19.67%**) وادنى مستوى للنسبة كانت في عام (**2017**) وهي (**4.66%**) وهذه النسبة ادنى من الحدود البالغة (**30**%) التي اقرها البنك المركزي العراقي ، ثم تدرجت المعدلات حسب الاعوام . ففي عام (**2005**) كانت النسبة بحدود (**16.92**%) ثم ارتفعت عام (**2006**) لتصل الى (**17.98%**) وبعدها انخفضت الى (**16.99%**) عام (**2007**) وانخفضت قليلاً لتصل الى (**16.89**%) عام (**2008**) . وبعدها تباينت معدلات النسبة بالصعود لترتفع عن السنة السابقة وتحقق (**19.67%**) عام (**2009**) ثم استمرت بالانخفاض في الاعوام (**2010**،**2011** ،**2012**) لتصل الى (**10.88%**،**10.78%** ،**10.49** %) على التوالي ، بينما عامي (**2013** ،**2014**) بدأت بالارتفاع عما كانت عليه فبلغت (**10.83%**،**15.61** %) على التوالي ، اما بالنسبة للاعوام (**2015**، **2016** ،**2017**) فقد استمرت بالانخفاض عما كانت عليه في السنة السابقة والتي وصلت بالتوالي الى (**14.29%**،**14.17%** ،**4.66** %) وفي العامين الاخيرين من الدراسة والتي هي (**2018**،**2019**) بدأت بالارتفاع عما كانت عليه ووصلت الى (**7.15%**،**10.6 %**) ، ان سبب الارتفاع في هذه النسب يكون زيادة في حجم الودائع النقدية لدى البنك المركزي مقابل انخفاض في اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف على عكس الانخفاض فانه يكون انخفاض في حجم الودائع النقدية لدى البنك المركزي مقابل زيادة في اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف الشرق الاوسط .

2- تحليل نسبة الارصدة النقدية: يظهر من الجدول (**2**) ان نسبة الارصدة النقدية(نقد لدى البنك المركزي + نقد في الصندوق + ارصدة سائلة اخرى / اجمالي الودائع وما في حكمها **×100**) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (**2005-2019**) لم تتسم بالاستقرار في معدلاتها فقد كانت منخفضة ومرتفعة من عام لأخر بسبب تنامي نشاط المصرف وتزايد حجم امواله و ايضاً حالة الاستخدام الكبير للأموال في القروض والاستثمارات على حساب النقدية والسيولة . وعليه فقد كانت اعلى نسبة للأرصدة النقدية عام (**2017**) وصلت الى(**69.18%**) اما عام(**2014**) فقد شهدت ادنى انخفاض والتي كانت (**21.16**%)، كانت نسبة الارصدة النقدية لمصرف الشرق الاوسط عام(**2005**) بحدود(**42.68**%) وارتفعت عام(**2006**) فوصلت بحدود(**68.79**%) نتيجة زيادة النقدية لدى الصندوق . اما الاعوام(**2007** ، **2008** ،**2009**) فقد انخفضت النسبة عام**2007** نتيجة هبوط النقد لدى الصندوق وهبوط ارصدة السائلة لدى المصرف وارتفعت في عامي **2008, 2009** بسبب زيادة الارصدة السائلة لمصرف الشرق الاوسط عما كان عليه وكانت النسبة على التوالي بحدود (**34.31%** ، **35.46%**،**56%**)، بعد ذلك استمرت النسبة بالهبوط لعامين نتيجة انخفاض النقدية لدى البنك المركزي عما كان عليه وصعوده لعام واحد ومن ثم هبوطه لعامين اخرين والنسبة كانت على التوالي بحدود(**49.57%** ، **42.54%**، **45.86%**، **22.52%**،**21.16%**) في الاعوام (**2010**،**2011** ، **2012**،**2013** ، **2014**) ، وبعدها تصاعدت النسبة لتشكل تزايداً ملحوظاً في الاعوام (**2015**،**2016** ،**2017**) حيث وصلت الى (**27.58%**،**28.69%** ،**69.18%**) على التوالي نتيجة زيادة النقدية في الصندوق المصرف ، اما عامي (**2018**،**2019**) انخفضت عما كانت عليه في العام السابق نتيجة انخفاض الارصدة السائلة لدى المصرف فقد وصلت النسبة (**63.31%**،**60.59%**) وهذا يدل على ان إدارة مصرف الشرق الاوسط كانت تحاول

الاحتفاظ بالسيولة النقدية لغرض مواجهة سحوبات المودعين المفاجئة دون اللجوء الى اقتراض من البنك المركزي .

3- تحليل نسبة التوظيف: يظهر من الجدول (**2**) ان نسبة توظيف الاموال (القروض والسلف / اجمالي الودائع وما في حكمها×**100**) لمصرف الشرق الاوسط من خلال البيانات المالية والتي استخرجت منه معدلات النسبة للمدة من (**2005-2019**) وتبين ان اعلى نسبة لتوظيف الاموال التي حققها المصرف كانت في عام (**2019**) بحدود (**91.63**%) وادنى نسبة له كانت في عام (**2008**) بحدود (**3.07**%) حيث تباينت النسب بالصعود نتيجة زيادة رأس المال الذي أودى الى زيادة في منح القروض وجذب المزيد من الودائع اما هبوطها فكانت نتيجة سوء الادارة وتدهور الوضع الامني في البلاد فضلاً عن قلق المواطنين الذي ادى الى ضعف الاقبال على التوديع او طلب قرض خلال مدة البحث ، فقد اظهرت النتائج ان نسبة توظيف الاموال بدأت عام (**2005**) بحدود (**8.58**%) وتلاها بالانخفاض في الاعوام (**2006**، **2007** ،**2008**) لتصل الى (**7.59**%،**4.74**% ،**3.07**%) على التوالي ، بعد ذلك كان هناك تزايداً ملحوظاً في الاعوام (**2009**، **2010**،**2011**) حيث وصلت الى (**13.24**% ،**28.7**% ،**36.33** %) على التوالي ، اما عام (**2012**) فقد انخفضت قليلاً عما كانت عليه لتصل الى (**31.26%**) وبعدها شكلت النسبة تزايداً وتدنياً للأعوام(**2013**، **2014**،**2015** ،**2016**) لتصل الى(**36.19%**،**49.96%** ،**39.57%** ،**34.28%**) على التوالي ، اما بقية الاعوام (**2017**، **2018**،**2019**) فقد ارتفعت النسب عما كانت عليه في السنوات السابقة بحدود (**37.8%**، **68.1%**،**91.63%**) وتمثل النسب حدود الاموال المتاحة لغرض استثمارها وتقديم الدعم اللازم لموجودات المصرف دون التعرض لتحويل موجوداته لغرض الحصول على السيولة ، ان سبب الارتفاع في هذه النسب يكون زيادة في حجم القروض والسلف الممنوحة مقابل انخفاض في اجمالي الودائع وما في حكمها على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في حجم القروض والسلف الممنوحة مقابل زيادة في اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف الشرق الاوسط .

4- تحليل نسبة السيولة القانونية: يظهر من الجدول (**2**) ان نسبة السيولة القانونية (قيمة الموجودات السائلة والشبه سائلة / اجمالي الودائع وما في حكمها × **100**) لمصرف الشرق الاوسط حسب البيانات المالية ، فقد كان هناك تبايناً في معدلات النسبة بالارتفاع والانخفاض بسبب هبوط نسبة الأحتياطيات اي ان اعلى نسبة حققها المصرف عام (**2014**) بمعدل (**181.67**%) وادنى نسبة كانت عام (**2005**) بحدود (**109.37**%) ثم استمر التباين في الصعود والهبوط فقد كان مستواها في الاعوام بالصعود **2005**)،**2006** ،(**2007** بحدود (**109.37%**،**113.57%** ،**114.16%**) على التوالي ثم انخفض قليلاً عام (**2008**) الى (**112.62%**) وبعدها ارتفعت النسبة للأعوام (**2009**،**2010** ،**2011** ،**2012** ،**2013** ،**2014**) لتصل الى (**115.67%**،**116.95%** ،**128.5%** ،**129.74%** ،**135.49%** ،**181.67** %) على التوالي ، ثم تلاها بعد ذلك في الانخفاض مستويات النسبة الى (**178.51%**،**171.21%** ،**156.76%** ،**150.16%**) في الاعوام (**2015**،**2016** ، **2017**،**2018**) لترتفع في عام (**2019**) حتى وصلت الى (**170.89**%) ، ان سبب الارتفاع في النسب السيولة القانونية يكون زيادة في الاجمالي موجودات المصرف مقابل انخفاض في اجمالي الودائع وما في حكمها على عكس الانخفاض فانه يكون هبوط في الموجودات مصرف الشرق الاوسط مقابل زيادة في اجمالي الودائع وما في حكمها.

المحور الرابع
الاستنتاجات و التوصيات

اولاً : الاستنتاجات

بعد الانتهاء من البحث تم الوصول الى عدد من الاستنتاجات والتي هي كما يأتي:

1- اظهرت نتائج التحليل المالي تفاوتاً في السيولة المصرفية وكذلك تذبذباً لمصرف الشرق الاوسط إذ تتراوح بين الارتفاع والانخفاض في مدة البحث ، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف منها (سوء الادارة ، هيكل الودائع وتوظيف الموارد) وعوامل خارجية اخرى مثل) الظروف السياسية والاقتصادية للبلد ، الضوابط المصرفية ، والوعي المصرفي).

2- اظهرت نتائج البحث إن مصرف الشرق الاوسط للاستثمار تعتمد في حجم سيولتها على الاموال المودعة لديها ، اضافة الى العوائد الاستثمار في الموجودات المالية والحقيقية تحديداً عوائد الاستثمار في المشاريع الاقتصادية.

3- يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمناسيب سيولة عالية ،اذا ما قورنت بمستوى توظيف هذه السيولة العالية في مختلف المجالات مما يعني ان هذه السيولة الفائضة لم يتم توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة.

4- ضعف الوعي والثقافة المصرفية لدى الافراد في القطاع المصرفي ادى الى تراجع ازمة الثقة بين الافراد والمصارف اضافة الى الجانب الديني (الحلال ، الحرام) الذي المجتمع العراقي يتخوف منه الوقوع فيه.

ثانياً : التوصيات

في ضوء ما تم الوصول اليه في البحث من استنتاجات نوصي بما يأتي:

1- دعم وتطوير مؤسسة ضمان الودائع لغرض حماية حقوق الاموال المودعين، في حالة تعرض المصارف للإفلاس من أجل تبديد مخاوف الجمهور بشأن مصير أموالهم المودعة لدى هذه المصارف، مما يساعد في تطوير العادات المصرفية وبالتالي يساهم في الكشف المبكر للمخاطر قبل حدوثها.
2- ضرورة العمل على الاستثمار في الائتمان المصرفي لفترة مناسبة والتي من شأنها تمتص السيولة المصرفية الفائضة عن الحاجة بالشكل الذي يقلل نسب السيولة لدى المصارف التجارية الخاصة وبالأخص مصرف الشرق الاوسط إذ ان السيولة المصرفية الفائضة لديها لا ينتج عنها اي مكاسب مالية.
3- ضرورة التزام الجهاز المصرفي العراقي بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالنسب المحددة للمؤشرات المصرفية وحسب مقررات لجنة بازل 3 لغرض تجنب مخاطر والازمات المصرفية.
4- ضرورة تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية لما له دور فاعل في تنشيط المصارف ودعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

المصادر العربية

التقارير

تقارير مصرف الشرق الاوسط للمدة (2005-2019)

الكتب

1- البرزنجي ، احمد محمد فهمي سعيد ،(مدخل في ادارة المصارف والعمليات المصرفية) ط1 ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ،2018.
2- الزبيدي ، حمزة محمود ، (ادارة المصارف – استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ،الوراق للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ،الاردن ،2011.
3- الشمري ، صادق راشد، (ادارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية) ، ط 1 ، مطبعة الفرح ، بغداد ،2008 .
4- **عبد السلام لفته ،سعيد،(ادارة المصارف)،الذاكرة للنشر والتوزيع ، ط1، بغداد،2013.**
5- **عبد السلام لفته سعيد ، (إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي) ، ط2 ، مطبعة الكتاب ، بغداد، العراق ،2015**
6- **عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، (إدارة الائتمان) ، دار وائل للنشر، عمان ،الاردن ، 1999.**
7- **علي توفيق الحاج ،عامر علي الخطيب، (ادارة البورصات المالية) ،ط 1، دار الاعصار العلمي ،عمان ،الاردن، 2012 .**
8- **مفلح عقل (مقدمة في الادارة المالية)، ط1 ،البنك العربي ،عمان، الاردن ،1995.**

البحوث

1- اروى توفيق ابراهيم ،(دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في ادارة السيولة المصرفية) ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية العراقية، جامعة بغداد معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، تخصص مصارف ، 2018.
2- الربيعي، مها مزهر محسن ،(قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل3) ، بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ،2019.
3- شحاته ، حسين، (ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير والاساليب)، سلسلة البحوث في المصارف الاسلامية ، جامعة الازهر، 2011.

المصادر الاجنبية

1-Joel Bessis ,(Risk Management in Banking) ,WILEY ,Third edition ,Great Britain ,2010-2011.

****

****

****

Assessment of bank liquidity using financial indicators - an analytical study in the Middle East Bank for the period of time (2005-2019)

Researcher/ Harbiye Rashid Bouri
A. P. Dr. Youssef Abdullah Abd / Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics

Abstract
Liquidity is one of the most prominent goals that commercial banks seek to achieve, which faces many difficulties that may lead to falling into a liquidity crisis, and thus finds itself in a state of inability to meet its obligations, and that the high liquidity in banks must be invested and employed. The current study aimed to identify the liquidity volume of the Middle East Bank and analyze its indicators.
The research attempts to analyze the reality of liquidity in the Middle East Bank and evaluate its indicators based on the premise that the development of banking activity in the Middle East Bank requires the use of financial indicators in evaluating the bank's liquidity to indicate weaknesses and strengths. The research sample was represented by choosing the Middle East Bank listed in the Iraqi Stock Exchange within a time series of fifteen years (2005-2019).
The research relied on the analytical approach and reached a set of conclusions, most notably the presence of disparity and fluctuation in the banking liquidity of the Middle East Bank, ranging between rising and decline as a result of being affected by a number of internal and external factors. Excess liquidity in a way that reduces the liquidity ratios of the Middle East Bank.

Keywords: Liquidity - Bank liquidity - Valuation - Middle East Bank.

****
****
****
****